OCHA oPt

حـيـاة مجـــزأة

نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2013

آذار/مارس 2014

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

مقدمة

كان العام المنصرم واحدا من أكثر الأعوام التي شهدت تناقضات صارخة. فقد شهد استئناف المفاوضات، مما يقدم أملاً للتوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي والحفاظ على الهدوء النسبي في أعقاب اتفاقية وقف إطلاق النار التي أعقبت الأعمال الحربية في قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وخلافاً لهذه الخلفية المتفائلة إلى حد ما، ما زال الوضع على الأرض يتدهور، مما يجعل تقديم المساعدات الإنسانية –وللأسف- ملمحاً أساسياً لنشاط الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع هذا، ظل المانحون يدعمون بسخاء البرامج الإنسانية، بتقديم 66 بالمائة من التمويل المطلوب من خلال عملية المناشدة الوحدة (263 مليون دولار من أصل 401 مليون دولار).

وتحتاج المنظمات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية إلى 390 مليون دولار للعام 2014 لتنفيذ برامج يستفيد منها 1.9 مليون فلسطيني معرضين للخطر، معظمهم في غزة وفي المنطقة (ج) والقدس الشرقية ومنطقة التماس.

وبالرغم من الزيادة في الاحتياجات، فإن حالات الطوارئ في أماكن أخرى تستحوذ على اهتمام متزايد. وتشير الدلائل حتى الآن إلى انكماش في تمويل عمليات الإغاثة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما قد يؤدي إلى فجوات في المساعدة. وأناشد شركاءنا أن يبذلوا كل جهد لتجنب حدوث هذه الفجوات وتكملة الدعم المالي المطلوب بشدة مع الانخراط للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لأوجه الضعف.

ويحدد هذا التقرير مجموعة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في الحال لتحسين الوضع الإنساني. أطلب مساعدتكم لأنه يمكننا، بالعمل معاً، أن نساعد الفلسطينيين على إطلاق كل قدراتهم الكامنة متحررين من الخوف ومن الحاجة.

جيمس و. راولي
نائب منسق الأمم المتحدة الخاص للشؤون الإنسانية
ومنسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية

ملخص تنفيذي

هذه هي السنة الثالثة التي يعدّ فيها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقريراً يحدد المخاوف الإنسانية الرئيسية في الأرض الفلسطينية المحتلة في وثيقة واحدة تقدم نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية. يهدف هذا التقرير السنوي إلى توفير نظرة عامة شاملة أو «لمحة» حول الوضع الإنساني في الأرض المحتلة في سنة معينة لرصد الاتجاهات والتطورات وتحديد السياسات ووضع البرامج.

وعلى غرار تقارير الأعوام الماضية، تعكس المخاوف المدرجة في هذا التقرير أولويات العمل التي حددها فريق العمل القطري الإنساني، وهو هيئة التنسيق الرئيسية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة في الأرض الفلسطينية المحتلة. تظل المخاوف الرئيسية في عام 2013، تتمثل في المساءلة، والحياة والحرية والأمن، والتهجير القسري، والتنقل والوصول، والحيز الإنساني. يتمحور هذا التقرير حول هذه الأولويات ويركز على قضية المساءلة التي تمّ تناولها في جميع أجزاء هذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك، يتناول التقرير المخاوف الرئيسية المتصلة بكل مجموعة من مجموعات العمل الإنساني وهي الصحة والتغذية؛ والتعليم؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة؛ والأمن الغذائي وهي مذكورة بالتفصيل في فصول منفصلة في نهاية التقرير وقدمتها مراكز التنسيق الخاصة بكل مجموعة/قطاع.

وعلى غرار جميع التقارير التي يصدرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعتمد تقرير «نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية 2013» على بيانات جرى جمعها وتدقيقها من مصادر متعددة من بينها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية بل ومصادر حكومية حيثما يكون ذلك ممكناً. وهذه المعلومات صحيحة عند نشر هذا التقرير إلى أقصى درجة ممكنة.

ويعالج قسم توصيات لتحسين الوضع الحاجة إلى تحسين المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. هنالك أزمة في المساءلة في الأرض الفلسطينية المحتلة – فالفشل في محاسبة جميع أطراف الصراع فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي، يسهم في تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب والتهديدات المتكررة لحقوق الإنسان وكرامة الشعب الفلسطيني. تقع على إسرائيل بوصفها القوة المحتلة المسؤولية الرئيسية لحماية السكان المدنيين وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية ولكن يجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. إضافة إلى ذلك، تشترك جميع الدول في ضمان احترام القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعزيز الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان. تحدد الأقسام الواردة في نهاية كل فصل الأعمال الفورية والطويلة الأمد التي يجب أن تطبقها مجموعة من الجهات المعنية من أجل تحسين الوضع الإنساني ومعالجة المخاوف المتصلة بالحماية.

الحياة والحرية والأمن

انخفض في عام 2013 عدد القتلى الفلسطينيين انخفاضاً كبيراً مقارنة بعام 2012 (38 مقابل 272)، ويعود ذلك أساسا إلى عدم وقوع أي تصعيد كبير في الأعمال القتالية في قطاع غزة. وعلى النقيض من ذلك ارتفع عدد القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية ارتفاعاً كبيراً حيث وصل إلى 27 مقابل ثمانية قتلى في عام 2012. وكان من المؤشرات على الارتفاع المتزايد في حدة التوتر في الضفة الغربية أنّ عدد المصابين الفلسطينيين في سياق العنف المتصل بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عام 2013 كان أعلى من أي عدد مسجل في أي عام

آخر منذ عام 2005، حيث بلغ 3,735 مصاباً مقابل 3,039 في عام 2012. وكان هنالك ارتفاع ملحوظ في عدد المصابين جراء الرصاص المطاطي حيث بلغت نسبة المصابين به 41 بالمائة وهي مساوية لنسبة المصابين جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع. وقتل في عام 2013 أربعة إسرائيليين في الضفة الغربية مقارنة بعام 2012 حيث لم يقتل أي إسرائيلي.

وفيما يتصل بعنف المستوطنين مثل عدد الحوادث التي ادت إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين (93) والتي أدت إلى إلحاق أضرار بممتلكاتهم (306) ارتفاعاً بنسبة ثمانية بالمائة مقارنة بعام 2012. وبالرغم من اختلاف السياق الذي يقتل فيه مدنيون أو يصابون أو تدمر ممتلكاتهم، إلا أنّ القاسم المشترك الذي يؤثر على جميع ضحايا أعمال العنف هو وجود أزمة شاملة في المساءلة. تتميز هذه الأزمة بانعدام سبل انتصاف فعّالة ضد المخالفات – وخصوصاً التحقيقات الفعالة وتعويض الضحايا.

التهجير القسري

ينجم التهجير القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، عن عدد من السياسات المتصلة بالاحتلال. وإجمالا، ارتفع عدد المباني التي هدمت من 604 في عام 2012 إلى 663 في عام 2013، وهو ارتفاع بنسبة 10 بالمائة. وارتفع عدد المهجرين في عام 2013 بنسبة 25 بالمائة تقريباً من 886 إلى 1,103.

ويعتبر هدم المنازل وحظائر الماشية والبنى التحتية الحيوية بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء نتيجة سياسات التخطيط وتقسيم الأراضي المقيدة التي تطبقها السلطات الإسرائيلية السبب الرئيسي للتهجير في المنطقة (ج). وارتفع عدد المباني التي هدمت في المنطقة (ج) مقارنة بعام 2012 (565 مقابل 540) مما أدى إلى تهجير 805 أشخاص بينهم 405 أطفال. وارتفع عدد المباني التي هدمت في غور الأردن إلى أكثر من الضعف مقارنة بعام 2012 (من 172 إلى 390). وطرأ كذلك ارتفاع ملحوظ (54 بالمائة) على عدد عمليات الهدم التي ينفذها الجيش الإسرائيلي ضد المساكن التي تمول بناءها الجهات المانحة في المنطقة (ج)، إذ هدم 122 مبنى من مثل هذه المباني مقارنة بـ79 مبنى هدمت في عام 2012. وارتفع عدد المباني التي هدمت في القدس الشرقية بما يزيد عن 50 بالمائة مقارنة بعام 2012 (98 مقابل 64) وارتفع كذلك عدد الاشخاص الذين هجروا بنسبة 320 بالمائة (298 مقابل 71).

ومن بين الأسباب الرئيسية للتهجير في قطاع غزة اندلاع الأعمال القتالية المتكررة بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة. ونظراً لعدم وقوع أي تصعيد كبير في عام 2013، فلم تُسجل أي عملية تهجير متصلة بالصراع. ولكن العاصفة الشتوية التي ضربت المنطقة في كانون الأول/ديسمبر أدت إلى تهجير مؤقت لما يقرب من 6,000 شخص.

القيود المفروضة على تنقل ووصول الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة

تقيّد إسرائيل حرية الفلسطينيين في التنقل والوصول في الارض الفلسطينية المحتلة بمجموعة من المعيقات المادية، من بينها الحواجز ومتاريس الطرق؛ وبقيود بيروقراطية كالتصاريح وتخصيص مناطق كمناطق مغلقة أو الوصول إليها مقيد. وتدهور وضع التنقل والوصول في قطاع غزة تدهوراً ملحوظاً في النصف الثاني من عام 2013 في أعقاب فرض السلطات المصرية قيوداً على تنقل المسافرين عبر معبر رفح إلى جانب السياسات الإسرائيلية طويلة الأمد. ونتيجة الإجراءات المصرية الجديدة انخفض عدد الفلسطينيين الذين يُسمح لهم بالعبور عبر معبر رفح بنسبة 28 بالمائة مقارنة بعام 2012. وارتفع عدد الفلسطينيين الذي سمحت لهم إسرائيل بالعبور عبر معبر إيريز بنسبة 17 بالمائة مقارنة بعام 2012، ولكن هذا الارتفاع لم يكن كافيا للتعويض عن انخفاض عدد المسافرين عبر معبر رفح بسبب القيود.

وبداية من تموز/يوليو أغلقت السلطات المصرية كذلك الغالبية العظمى من أنفاق التهريب الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة والتي كانت تُستخدم لتهريب مواد البناء للقطاع الخاص والوقود المصري المدعوم. وأدى ذلك إلى ارتفاع حاد في البطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص مزمن للكهرباء نجم عن تعطل عمل محطة توليد كهرباء غزة مما أدى إلى تعطيل خطير في تأمين الخدمات الأساسية. وفي أيلول/سبتمبر زادت السلطات الإسرائيلية عدد شحنات القطاع التجاري التي سمحت بعبورها عبر معبر كيرم شالوم كاستجابة جزئية لنقص مواد البناء في القطاع الخاص. بالرغم من ذلك، أوقفت السلطات الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب اكتشاف نفق تحت الأرض دخول مواد البناء الأساسية لكل من القطاع التجاري والمنظمات الدولية. واستُأنف دخول مواد البناء للمنظمات الدولية في كانون الأول/ديسمبر.

تقيّد إسرائيل بصورة كاملة تقريباً، منذ 2007، خروج الصادرات من قطاع غزة إلى إسرائيل ونقل البضائع إلى الضفة الغربية ولم يُسمح سوى بتصدير كمية محدودة للغاية من المحاصيل الزراعية والأثاث والملابس للأسواق العالمية. وطرأ في عام 2013، انخفاض ملموس في عدد الصادرات (160 حمولة شاحنة مقابل 254 في عام 2012) ونقل البضائع إلى الضفة الغربية (23 حمولة شاحنة مقابل 38 في عام 2012).

وفرض الجيش الإسرائيلي، مشير الى مخاوف أمنية، قيوداً على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية الواقعة في جانب غزة من السياج ومناطق صيد الأسماك على طول شاطئ قطاع غزة – من خلال ما يعرف بالمناطق المقيد الوصول إليها. وفي أعقاب اتفاقية وقف إطلاق النار التي تمّ التوصل إليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، تم تسجيل تحسّن ملحوظ في الوصول إلى المناطق الواقعة بالقرب من السياج غير أنّ الغموض الذي اكتنف الترتيبات الجديدة حدّ من تحسّن الظروف المعيشية.

وفي عام 2013، ما زال صيادو الأسماك يتضررون بسبب حوادث إطلاق النار والمصادرة في سياق القيود التي تفرضها القوات البحرية الإسرائيلية على الوصول.

وفي الضفة الغربية، جرى تخفيف بعض القيود المادية المفروضة منذ زمن طويل والتي أعاقت التنقل في الخليل ورام اللّه، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في الوصول إلى هذين المركزين الحضريين الرئيسيين. وبالرغم من تخفيف بعض القيود خلال شهر رمضان مازال وصول الفلسطينيين من بقية الضفة الغربية وقطاع غزة مقيّدا بواسطة الجدار، والحواجز. ولم يطرأ سوى تغير طفيف على القيود التي تؤثر على وصول الفلسطينيين إلى المناطق الزراعية وخصوصا الأراضي الواقعة خلف الجدار. وما زالت التجمعات الفلسطينية التي تمتلك أراضٍ تقع داخل المستوطنات الإسرائيلية أو البؤر الاستيطانية أو بجوارها تواجه مشاكل في الوصول إلى جانب الهجمات التي ينفذها المستوطنون ضدهم وضد ممتلكاتهم.

االحيز الإنساني

استمرت منظمات العمل الإنساني تواجه، طوال عام 2013، سلسلة من العقبات أعاقت قدرتها على تقديم المساعدة والحماية للفلسطينيين المحتاجين لها في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وتضمنت هذه القيود قيوداً مادية وإدارية على وصول وتنقل موظفي المنظمات غير الحكومية (الدولية) وموظفي وكالات الأمم المتحدة، وخصوصاً الموظفين الفلسطينيين؛ وقيوداً على نقل المواد المطلوبة للمشاريع الإنسانية، وقيوداً على تنفيذ مشاريع تتضمن بناء وتوسيع وترميم البنى التحتية في قطاع غزة والمنطقة (ج) في الضفة الغربية.

وطرأ تحسن كبير على عملية إصدار التصاريح ومعدلات الموافقة والوقت الذي يستغرقه كل من الموظفين الدوليين والمحليين في الدخول إلى غزة والخروج منها، خلال السنوات الماضية. ولا

تزال عملية الموافقة والتنسيق والتحقق بالنسبة لمشروعات البناء الدولية في غزة صعبة وتنطوي على مشكلات وتؤدي إلى تأخيرات طويلة في تنفيذ المشاريع وزيادة التكاليف. وتمّت عرقلة أنشطة منظمات العمل الإنساني بسبب مطالب سلطات حماس القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة للامتثال لسلسلة من الإجراءات الإدارية التي أثرت على المنظمات غير الحكومية الدولية وبواسطة سياسة «عدم الاتصال» التي تتبعها بعض الدول وبعض المانحين، التي تحظر الاتصال بالسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع وحتى لو كان على مستوى إجرائي. بالإضافة إلى ذلك تمّت عرقلة أنشطة منظمات العمل الإنساني في غزة بسبب التطورات السياسية والأمنية في مصر وما تبعها من قيود صارمة على التنقل عبر معبر رفح.

وفي الضفة الغربية، أدى تخفيف الإغلاق المادي إلى تحسن حرية الوصول للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية بالإضافة إلى انخفاض في عدد حوادث الوصول عند الحواجز، وفي أعداد الموظفين المتضررين، وما يتصل بذلك من فقدان لساعات العمل. ومع هذا، مازل الموظفون المحليون يواجهون قيوداً تفرضها إسرائيل تحدّ من قدرتهم على الوصول والعمل في القدس الشرقية. وما زالت القيود المادية والإدارية تعيق كذلك حرية الوصول للمجتمعات المحلية الضعيفة في المنطقة (ج) في الضفة الغربية وخصوصا أولئك الذين يعيشون في «منطقة التماس» والمناطق العسكرية المغلقة. وفي المنطقة (ج) ما زال تنفيذ مشاريع تتضمن أي شكل من أشكال البناء أو الترميم معرقلاً بصرامة بواسطة نظام التصاريح التي تطبقه السلطات الإسرائيلية؛ وفي عام 2013 طرأ ارتفاع ملحوظ على عدد عمليات هدم المباني التي مولتها الجهات المانحة بالإضافة إلى مصادرة الجيش الإسرائيلي للمساعدات التي تقدمها الجهات المانحة وخصوصا المساكن.

توصيات لتحسين الوضع

يعتبر الوضع الذي يصفه هذا التقرير أزمة أساسها الحماية تنجم عن الصراع والاحتلال المتواصلين وانعدام احترام القانون الدولي والمساءلة المحدودة ونظام من السياسات التي تعيق بشدة قدرة المجتمعات الفلسطينية على العيش حياة طبيعية معتمدين على أنفسهم. وفي حال إزالة هذه العوامل سيكون للفلسطينيين القدرة والتنظيم والتدريب والدافع لتنمية اقتصادهم وعيش حياتهم دون تدخل واسع النطاق من المنظمات الإنسانية.

ومن أجل تحقيق تقدم في هذا الاتجاه، يجب على جميع الأطراف المعنية اتخاذ بعض الإجراءات، من بينها:

- يجب على إسرائيل، بوصفها القوة المحتلة، تنفيذ التزاماتها الأساسية من أجل حماية المدنيين الفلسطينيين وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتمتعهم بحقوق الإنسان. ويتضمن ذلك اتخاذ إجراءات لضمان حماية الأمن الجسدي للمدنيين الفلسطينيين وضمان المساءلة عن أعمال العنف والانتهاكات ورفع القيود المفروضة على تنقل الأشخاص والبضائع بالإضافة إلى رفع القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والموارد.
- يجب على جميع الأطراف أن تنفذ التزاماتها القانونية لضمان حماية جميع المدنيين أثناء الأعمال القتالية وضمان المحاسبة على أعمال العنف وانتهاكات قوانين الصراعات المسلحة.
- تشترك جميع الدول في مسؤولية ضمان احترام القانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعزيز الامتثال بالتزامات حقوق الإنسان، ويتوجب عليها أن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية النابعة من هذه المسؤولية.